



محضر اجتماع الجمعية العامة العادية الرابعة عشرة
لمساهمي الشركة السعودية للكهرباء المنعقد
يوم الاثنين 1436/07/01هـ، الموافق 2015/04/20م

أولاً: بناءً على دعوة مجلس الإدارة الموجهة لمساهمي الشركة السعودية للكهرباء لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية الرابعة عشرة ، المنشورة بالصحف اليومية (جريدة الاقتصادية العدد رقم 7811 وتاريخ 1436/05/10هـ، الموافق 2015/03/01م، وجريدة مكة العدد رقم 413 وتاريخ 1436/05/10هـ، الموافق 2015/03/01م، وجريدة الشرق العدد رقم 1183 وتاريخ 1436/05/10هـ، الموافق 2015/03/01م).

انعقد الاجتماع بقاعة اجتماعات الشركة بمدينة الرياض في تمام الساعة السابعة من مساء يوم الاثنين 1436/07/01هـ، الموافق 2015/04/20م، وقد رأس الاجتماع الدكتور/ صالح بن حسين العواجي رئيس مجلس إدارة الشركة السعودية للكهرباء، ويحضر أعضاء المجلس التالية أسماءهم:-

- الأستاذ/ صالح بن سعد المهنا
- الأستاذ / عصام بن عنوان البيات
- الأستاذ/ عبدالمجيد بن عبدالله المبارك
- الأستاذ/ علي بن احمد المحارب
- الدكتور/ يوسف بن عبدالعزيز التركي

كما حضر الاجتماع الرئيس التنفيذي للشركة المهندس/ زياد بن محمد الشبيحة، ومندوب هيئة السوق المالية الأستاذ/ محمد بن براك آل براك ، ومندوب وزارة التجارة والصناعة الأستاذ/ عبدالرحمن ابن عبدالله الحجاب والأستاذ/ مشعل بن عبدالله الدعيج ، ومراجع حسابات الشركة (شركة إرنست ويونغ وشركاهم) ومثله كل من: الأستاذ/ فهد الطعيمي ، والأستاذ/ محمد الخضري.



ثانياً: في بداية الاجتماع افتتح رئيس الجمعية الاجتماع بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله، ورحب بالسادة الحضور، وأعلن عن اكتمال النصاب النظامي لصحة الاجتماع، حيث بلغ عدد الأسهم الحاضرة للاجتماع (أصالة ووكالة) (3,469,100,746) سهماً تمثل (3,469,100,746) صوتاً، وبنسبة (83,26%) من مجموع أسهم الشركة المُصدرة الممثلة لرأس المال البالغة (4,166,593,815) سهماً، وبذلك يكون انعقاد الجمعية العامة العادية صحيحاً طبقاً للمادة (92) من نظام الشركات، والمادة (31) من النظام الأساسي للشركة.

ثالثاً: القى رئيس الجمعية كلمته للسادة الحضور مرحباً بجميع الحضور من المساهمين، وممثلي الوزارات والهيئات، ومراجع حسابات الشركة. كما استعرض إنجازات الشركة عن السنة المالية المنتهية لعام 2014م، وجهودها المتواصلة لتعزيز مركزها المالي، وتحقيق تطلعات المساهمين، وتنمية حقوقهم بتنفيذ العديد من المشاريع في مجالات التوليد والنقل وتوزيع الكهرباء، كما وضح جهود الشركة في تعزيز بيئة العمل المناسبة التي تساعد على تحفيز الموظفين، وتحسين ورفع كفاءتهم.

رابعاً: طلب رئيس الجمعية من المساهمين ترشيح سكرتير للجمعية، وأعضاء لجنة فرز الأصوات. وقد تم ترشيح الأستاذ/ جمعان بن علي الزهراني سكرتيراً للجمعية، كما تم ترشيح أعضاء لجنة فرز الأصوات من المساهمين حيث تم اختيار كل من: الأستاذ/ سلطان النابلسي ، والأستاذ/ فهد الحرقان.

خامساً: استعرض رئيس الجمعية جدول الأعمال المعروض على المساهمين، وبدأ تنفيذه على النحو التالي:

1- قراءة تقرير مجلس الإدارة للجمعية العامة العادية الرابعة عشرة، وذلك عن أداء وأنشطة الشركة عن السنة المنتهية في 2014/12/31م من قبل سكرتير الجمعية:
بناء على رغبة المساهمين الحاضرين لهذا الاجتماع لم يتم قراءة التقرير نظراً لاطلاعهم عليه في الصحف المحلية ونشره على موقع الشركة وموقع شركة السوق المالية السعودية (تداول) ، وتم توزيعه على جميع المساهمين قبل الاجتماع، وإعطائهم وقت أطول للمناقشة وتوجيه الأسئلة.

2- قراءة تقرير مراجع حسابات الشركة:

قام مراجع حسابات الشركة (شركة إرنست ويونغ وشركاهم) بقراءة تقريره عن القوائم المالية للشركة السعودية للكهرباء عن السنة المالية المنتهية في 2014/12/31م.



3- أعلن رئيس الجمعية فتح المجال للمساهمين للمناقشة وتوجيه الأسئلة في إطار جدول أعمال الجمعية، والتي تناوب على الإجابة عليها كل من رئيس الجمعية، ونائب رئيس تنفيذي كبير المسؤولين الماليين، ونائب رئيس أول للشؤون القانونية، وقد جاءت أسئلة المساهمين على النحو التالي :

سؤال: لاحظنا أن صافي ربح السنة لعام 2014م اذا استبعدنا الربح الاستثنائي المتحصل على عكس مخصص الديون المشكوك تحصيلها تكون ارباح الشركة بحدود مليار ريال ، وهو اقل مستوى لارباح الشركة منذ عدة سنوات، نود ايضاح سبب ذلك لنا ؟

طلب رئيس المجلس من نائب رئيس تنفيذي وكبير المسؤولين الماليين بالشركة الاجابة عن هذا السؤال ، وكانت اجابته على النحو التالي : عام 2014م شهد زيادة في مصاريف الاستهلاك، وذلك نتيجة لان الشركة أدخلت للخدمة خلال عام 2014 مشاريع كهربائية قيمتها الاجمالية حوالي 45 مليار ريال، وذلك كأكبر حجم لمشاريع تدخل للخدمة خلال عام واحد. وسينعكس اثرها الايجابي على الشركة خلال المديين القصير والمتوسط بمشينة الله تعالى.

ثم علق احد المساهمين على الجواب بقوله: أن دخول المشاريع الجديدة لم يحدث فقط في عام 2014م ، ونسمع نفس الاجابة سنوياً بأن هذه المشاريع ستضيف ارباحاً للمساهمين؟ ولا اعتقد ان هذه الاجابة مقنعة لنا.

اجاب رئيس الجمعية ؛ ان الشركة منذ تأسيسها وهي محافظة على مستوى محدد للارباح نتيجة للاوضاع المالية التي تمر بها الشركة ، ونتمنى ان ترتفع هذه النسبة ونتطلع ان شاء الله لذلك في حالة تحسن الوضع المالي للشركة ، وأمام الشركة ايضاً تحديات كبيرة جداً لتنفيذ مشاريع ضخمة لمقابلة النمو العالي في الطلب على الكهرباء ، ونتيجة للمشاريع الجديدة اضيفت اصول كبيرة للشركة في العام الماضي، وتعتبر هذه الاصول من اضخم الاصول التي دخلت على ممتلكات الشركة ، ويترتب على ذلك زيادة في المصروفات التشغيلية والاستهلاكات السنوية وكان لذلك اثر واضح على صافي الارباح بنهاية العام. وأصول الشركة تزيد من عام إلى عام وترتفع معها الاملاكات والاستهلاكات ولكن ايضاً نتطلع ان شاء الله ان يتعزز الدخل من التوسع في منظومة



الكهرباء وان يأتي الوقت الذي تتزايد فيه الإيرادات والارباح، مما يمكن الشركة من توزيع المزيد من الارباح على المساهمين.

سؤال: بما يتعلق بمنظومة نقل الكهرباء، اطلعنا على الاتفاقية التي وقعتها الشركة في منتصف عام 2014م وفُسرت في وسائل الاعلام بأن أثرها سيكون ايجابياً على الشركة، وتفاجاناً بخسائر في الربع الثالث والرابع أكثر من المعتاد، وعُزي السبب إلى تفعيل اتفاقية منظومة نقل الكهرباء، وفي قائمة الدخل ذكر ان إيرادات منظومة النقل 467 مليون ريال، نرغب ان نطلع على مصاريف منظومة النقل حيث لم يتم ذكر ذلك في القوائم المالية.

اجاب رئيس الجمعية على هذا السؤال، بأنه لم يتم تجزئة دخل ومصاريف الشركة حيث لا تزال الملاءة المالية للشركة واحدة حتى الان ، حيث تؤخذ الملاءة المالية للشركة بكاملها ويجري التعامل معها على هذا الأساس، ولا يخفى عليكم ان الشركة خلال الربعين الرابع والاول من كل عام تتكبد خسائر نتيجة لانخفاض المبيعات بسبب الطقس، وتحقق الارباح والدخل الاعلى خلال الربعين الثاني والثالث، وتؤخذ اجمالي ملاءة الشركة المالية وكشف الحسابات والدخل والارباح والخسائر وخلافة في نهاية العام ، وقد افسح المجال لنائب رئيس تنفيذي وكبير المسؤولين الماليين لاضافة ما لديه، والذي بدوره اشار إلى انه يجب ان لا نأخذ منظومة النقل بمعزل عن التأثير الذي حدث نتيجة استخدام المنظومة من قبل بعض المشتركين الصناعيين على إيرادات الشركة.

ثم أكد رئيس الجمعية بأن الشركة ملتزمة بأنظمة وتعليمات هيئة تنظيم الكهرباء والانتاج المزدوج اثناء إبرام الاتفاقيات والعقود مع كبار المستهلكين ، وهذا في إطار توجه الدولة لفتح سوق الكهرباء وفتح المجال للتنافس، وهي عبارة عن خطوات للمضي في تحرير سوق الكهرباء، وقد اشرنا في التقرير إلى موضوع إعادة هيكلة الشركة وما يجري بشأنه وهذا يستدعي اصدار بعض القرارات التي تعزز هذا الاتجاه مع التأكيد على ان هيئة تنظيم الكهرباء والانتاج المزدوج هي الجهة المسؤولة عن مراجعة التعرفة وكذلك المسؤولة عن سلامة اداء قطاع الكهرباء ومصالح كافة الاطراف المعنية بالقطاع وعلى رأسها الشركة السعودية للكهرباء ومساهميها.



سؤال: نرغب ان نطمئن على حجم المطلوبات التي وصلت إليها الشركة، فقد وصلت إلى 260 مليار ريال سعودياً من 220 مليار ريال، وهي في ارتفاع مستمر من خلال برنامج الاقتراض؟

أجاب رئيس الجمعية بأن جزء كبير من هذه المطلوبات تعود للدولة وهناك اجراءات جارية من اجل تسويتها ان شاء الله. وفي ما يتعلق بالقروض التجارية الاخرى، أكد رئيس الجمعية ان الوضع مطمئن وفي نطاق المقبول والمسموح فيه ، ثم ترك المجال لنائب رئيس تنفيذي وكبير المسؤولين الماليين للاضافة، والذي أكد بأن القروض مجدولة والشركة مستمرة في برنامج القروض وفق رؤية مالية بحثة، حيث ان المقرض لن يقرض الشركة ما لم يكن متأكداً بأن لديها القدرة على الوفاء بالتزامتها المالية.

سؤال: الشركة الان جاهزة لان تكون شركة قابضة، لانها مساهمة في عشر شركات ، متى سيتم تحويلها إلى شركة قابضة؟

اجاب رئيس الجمعية بأنه في نهاية عام 2015م ستتضح الرؤية بالنسبة للهيكل النهائي للشركة وفق ما اقر من هيئة تنظيم الكهرباء والانتاج المزدوج ووفق ما يخدم اهداف ومصالح الشركة ويعزز من كفاءتها الفنية والمالية والإدارية .

سؤال: هل حققت الشركة إيرادات من خلال تعاملها مع شركات الاتصالات وتأجير شبكات الالياف الضوئية؟

ذكر رئيس الجمعية ان الشركة تملك بنية جيدة من الألياف الضوئية وسبق ان اسست شركة لهذا الغرض، وهي مملوكة بالكامل للشركة السعودية للكهرباء (شركة ضوئيات) ، من اجل الاستغلال الامثل لهذه الاستثمارات التي تستخدم في الأساس للتحكم، والتي بالامكان استخدام الفائض منها لاغراض اخرى لتعزيز الدخل، والمحاولات جارية من اجل الحصول على ترخيص من الجهات المعنية، وكما تدركون ان ذلك له علاقة وثيقة بنشاط الاتصالات اكثر من نشاط الشركة السعودية للكهرباء، والشركة لا تزال تبذل مساعي حثيثة وهناك مناقشات على مستويات عليا لحصول



الشركة على ترخيص من أجل الاستفادة المثلى من الالياف الضوئية الفائضة لدى الشركة، ولدى الشركة مناقشات مع قطاع الاتصالات ونأمل خلال هذه ان تتضح الرؤية بشكل افضل خلال هذا العام.

ثم طلب مندوب ديوان المراقبة العامة الإجابة على الأسئلة التالية:

سؤال: تبين من إيضاحات القوائم المالية الموحدة إيضاح رقم (9- أ) استمرار تكبد هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي خسائر حيث بلغت حصة الشركة السعودية للكهرباء من خسائر عام 2013م حسب آخر قوائم مالية معتمدة من الهيئة مبلغ (53,184,000) ريال بزيادة بنسبتها (2%) عن العام السابق. ما الإجراءات التي تم اتخاذها الشركة للحد من هذه الخسائر مستقبلاً؟

اجاب رئيس الجمعية على هذا السؤال مشيراً إلى ان مشروع الربط الكهربائي بين دول مجلس التعاون الخليجية بنيت جدواه الاقتصادية على المشاركة باحتياطي التوليد من اجل المساندة في حالات الطوارئ لمنظومات أي من الدول المترابطة ، وتبدو فوائد جلية نتيجة لاستغناء الدول الست عن بناء احتياطي في حدود 5000 ميغا وات تتراوح تكاليف انشائها ما بين 20-30 مليار ريال ، بينما تكاليف انشاء المشروع في حدود 6 مليارات ريال، وان معظم الذي يبدو خسائر في القوائم الماليه هو اهلاكات اصول المشروع، لهذا فهو بمثابة مصدر احتياطي جاهز على مدار الساعة للمساندة في حالات الطوارئ ، ويمكن لمنظومة المملكة ان تستفيد منه في لحظة الحاجة حتى 1200 ميغا وات. وتتفق الشركة مع ملاحظة الديوان حول ضرورة تقليص خسائر هيئة الربط التي ترى الشركة ان جزء منها بسبب ارتفاع تكاليف التشغيل والصيانة وستعمل الشركة جاهدة مع الهيئة للتحقق من معرفة الاسباب وايجاد حلول تمكن الهيئة من تحسين وضعها المالي.

سؤال: تبين من الإيضاح رقم (13) من إيضاحات القوائم المالية الموحدة وجود مبلغ (86,500,000) ريال يمثل مبالغ ارباح غير موزعة عن سنوات ما قبل الدمج ولا يوجد عليها مطالبة، وحيث يرى الديوان أن بقاء ذلك الرصيد ضمن الأرصدة الدائنة يؤدي إلى تضخم



المستحقات الدائنة على الشركة. وطلب الديوان من الشركة معالجة ذلك الرصيد نظراً لمرور فترة زمنية طويلة دون معالجة. وأكد نائب رئيس تنفيذي وكبير المسؤولين الماليين أنه سيتم الرفع لمجلس ادارة الشركة السعودية للكهرباء للنظر في معالجة ذلك الرصيد.

سؤال: تبين من الإيضاح رقم (8) من إيضاحات القوائم المالية الموحدة قيام الشركة بإقراض بعض الشركات الزميلة دون ان تتضمن تلك القروض أي عمولات وقد بلغ إجماليها في 2014/12/31م (2,250,125,000) ريال وحيث أن النظام الأساسي للشركة لم يتضمن قيام الشركة بتقديم قروض للشركات الزميلة. يطلب الديوان ايضاح ذلك ؟

وأجاب نائب رئيس أول للشؤون القانونية بأن المادة (73) من نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/6) وتاريخ 1385هـ، والمادة (16) من النظام الأساسي للشركة أعطت مجلس الإدارة أوسع الصلاحيات في إدارة الشركة، وقد صدرت وفقاً لذلك قرارات مجلس الإدارة بشأن الموافقة للشركة بتأسيس شركات مشاريع إنتاج الطاقة المستقلة، على أن تتم زيادة مساهمة الشركة في التمويل اللازم لهذه الشركات سواء على شكل حصة في رأس المال و/أو ضمن القروض التي تقدم من الشركاء، وتحكم تلك القروض الوثائق المالية الخاصة بكل مشروع على حدة .

سؤال: حققت الشركة إيرادات تشغيلية خلال عام 2014م بمبلغ (38,490,670,000) ريال بزيادة بنسبة (8%) عن العام السابق، إلا انه لوحظ تحقيق الشركة لصافي ربح بمبلغ (3,606,594,000) ريال بزيادة نسبته (19%) عن العام السابق، وقد تبين أن اسباب الزيادة في الربح تضمين قائمة الدخل لمبلغ (2,635,181,000) ريال يمثل عكس مخصص ديون مشكوك في تحصيلها (وهي معالجة غير متكررة) ، في حين يرى الديوان أنه في حال استبعاد ذلك الأثر يصبح مبلغ صافي الربح لعام 2014م (971,413,000) ريال أي بانخفاض بنسبة (68%) عن العام السابق ، ومن أبرز أسباب ذلك يرجع إلى ما يلي:
1- ارتفاع في مصاريف التشغيل والصيانة بنسبة (16%) عن العام السابق.



2- ارتفاع في المصاريف العمومية والإدارية بنسبة (59%) عن العام السابق.
3- تحميل قائمة الدخل بمبلغ (537,239,000) ريال يمثل مصاريف غير متكررة ناتجة عن توصيل الشركة لاتفاق مع شركة أرامكو السعودية لتسوية مطالبات فترات سابقة متعلقة بتسعيرة تبادل الطاقة الكهربائية. يؤكد الديوان على ضرورة قيام الشركة بدراسة بنود تكاليف التشغيل والعمل على ترشيدها لما لذلك من أثر على نتائج الشركة المالية.

رد الشركة : الشركة تبذل جهود حثيثة وكبيرة في سبيل تحسين النتائج التشغيلية في ظل محدودية الخيارات المتاحة في جانب الإيرادات التشغيلية نظرا لتحديد تعرفه الاستهلاك وتعرفة إيصال الخدمة من قبل الحكومة لذا تلجأ الإدارة لمحاولة جعل التكاليف التشغيلية المتحكم بها في الحدود الدنيا ومع ارتفاع الطلب على الخدمة الكهربائية وزيادة عدد المشتركين فقد ارتفعت المصروفات التشغيلية لعام 2014م بمبلغ (3.701) مليون ريال بنسبة 11% عن عام 2013م ويعود ذلك الى الزيادة في مصاريف تكلفة العمالة بسبب التوسع الكبيرة الذي تم على جميع مرافق الشركة لمواكبة النمو المتزايد في الاحمال السنوية على الطاقة الكهربائية من كافة الشرائح وكذلك الزيادة في مصاريف استهلاك الاصول لعام 2014م بسبب دخول مشاريع جديدة للخدمة حيث تم اضافة اصول بقيمة (45 مليار ريال سعودي) كأكثر اضافة في تاريخ الشركة و ان تكاليف استهلاك الاصول الثابتة تعد من البنود الغير متحكم بها.

سؤال: لا تزال الشركة تعاني من عجز في السيولة منذ عدة أعوام حيث بلغ مجموع الموجودات المتداولة في 2014/12/31م (38,957,695,000) ريال في حين بلغت مجموع المطلوبات المتداولة في 2014/12/31م (46,949,382,000) ريال وقد ظهر رأس المال العامل سالب بمبلغ (7,991,687,000) ريال وبمعدل تداول (0,83 : 1) فيما كان في العام السابق (0,86 : 1)، الأمر الذي يضعف قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل. يطلب الديوان إيضاح مرئيات الشركة عما ستتخذ من إجراءات لتحسين وضع السيولة للوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

رد الشركة : في هذا الامر تود الشركة ان توضح الحقائق التالية:



- 1- الاصول المتداولة تبلغ 38.957.695.000 ريال وباستبعاد بند المخزون منها والذي لا يمكن تحويله الى سيولة سريعة يكون صافي الاصول المتداولة مبلغ 32.055.286.000 ريال
- 2- المطلوبات المتداولة تبلغ 46.949.382.000 ريال وباستبعاد البنود التي لن يتم سدادها في الوقت الحالي وموئل سدادها لتمكين الشركة من القيام بدورها في تأمين الكهرباء وفق قرار مجلس الوزراء الموقر رقم 227 بتاريخ 1427/9/9 هـ وهي متعلقة بمستحقات الوقود لأرامكو السعودية وللمؤسسة العامة للتحلية عن قيمة الطاقة المشتراة ورسوم البلديات وإجمالي هذه الالتزامات تبلغ 25.513.696.000 ريال فإن المطلوبات المتداولة تبلغ 21.434.686.000 ريال. وحيث أن هذه الالتزامات مؤجلة بموجب قرار مجلس الوزراء الموقر (أعلاه) فإنه باستثناء هذه الالتزامات واستثناء قيمه المخزون من الاصول المتداولة تصل نسبة التداول إلى (1.5) وبذلك تستطيع الشركة الوفاء بجميع التزاماتها قصيرة الأجل دون التأثير على العمليات التشغيلية أو زيادة القروض .

سؤال: تبين من إيضاحات القوائم المالية الموحدة إيضاح رقم (11) استمرار تضمن بند الأراضي مبلغ (188,000,000) ريال يمثل التكلفة الدفترية لعدد من قطع الأراضي التي لم يتم نقل ملكيتها للشركة منذ انشائها في 1998م وحتى تاريخه. وقد سبق للديوان وأن تناول ذلك في تقاريره وفي اجتماعات الجمعية العامة للسنوات السابقة، وجاء برد الشركة بأنها قد خاطبت وزارة المالية- مصلحة املاك الدولة- لنقلها باسم الشركة لكن لم يتم الرد ولا تزال الشركة مستمرة في بذل الجهود الحثيثة مع وزارة المالية لنقل ملكيتها للشركة، والتنسيق جاري مع الشئون القانونية لاتخاذ الإجراء الممكن نظاماً بشأنها وذلك لاستكمال اجراءات نقل الملكية. ويؤكد الديوان على ضرورة قيام الشركة بمتابعة الجهات ذات العلاقة لانتهاه من نقل ملكية الأراضي التي تخصها حيث مضى على هذا الأمر أكثر من عشر سنوات دون حل.

رد الشركة : الشركة تبذل الجهود لنقل ملكية الأراضي والموضوع احيل الى هيئة الخبراء بمجلس الوزراء بموجب الامر السامي الكريم رقم (52369) وتاريخ 1435/12/23 هـ للدراسة والرفع بما يتم التوصل اليه ، حيث عقدت عدة اجتماعات لهذا الغرض بمقر هيئة الخبراء شارك فيها مندوبين من وزارات (المياه والكهرباء والتجارة والصناعة، والمالية وديوان المراقبة العامة).



سادساً: قدم الأستاذ/ صالح بن سعد المهنا عضو مجلس الإدارة، رئيس لجنة المراجعة توصيات اللجنة المتضمنة ترشيح مراجع الحسابات الذي سيقوم بمراجعة حسابات الشركة للعام المالي 2015م، وفحص القوائم المالية الربعية للربع الثاني والثالث والرابع من العام 2015م، وفحص القوائم المالية للربع الأول من العام 2016م. وقد قدم شرحاً للعروض التي قدمت للجنة المراجعة من المحاسبين القانونيين لأداء هذه المهمة والتي كانت على النحو التالي:

م	اسم المكتب	الأتعاب المطلوبة (ريال)
1	شركة إرنست ويونغ وشركاه	3,355,000
2	شركة د. محمد العمري وشركاه	3,000,000

وأوضح أن لجنة المراجعة رشحت المحاسب القانوني / إرنست ويونغ وشركاه كمراجع لحسابات الشركة للعام المالي 2015م، وفحص القوائم المالية للربع الثاني والثالث والرابع من العام 2015م، وفحص القوائم المالية للربع الأول من العام 2016م، بأتعاب قدرها (3.355.000) ثلاثة ملايين وثلاث مئة وخمسة وخمسون ألف ريال .

سابعاً: طلب رئيس الجمعية من المساهمين الإدلاء بأصواتهم على بنود جدول الأعمال في بطاقات التصويت التي وزعت عليهم أو عن طريق أجهزة التصويت الإلكترونية، ثم قام جامعو الأصوات بجمع البطاقات وفرزها بإشراف مندوب وزارة التجارة والصناعة، وأعضاء لجنة فرز الأصوات، وقد تم إعداد المحضر المرفق بنتائج التصويت.



وفي ضوء نتائج التصويت المشار إليها أصدرت الجمعية القرارات الآتية:

البند	جدول الأعمال	الأصوات		
		موافق	غير موافق	ممتنع
الأول	الموافقة على تقرير مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 2014/12/31م	3,469,100,746	0	0
		%100	%0	%0
الثاني	الموافقة على تقرير مراجع حسابات الشركة عن العام المالي المنتهي في 2014/12/31م.	3,180,470,326	0	288,630,420
		%91.68	%0	%8.23
الثالث	الموافقة على القوائم المالية للشركة كما في 2014/12/31م	3,180,470,326	0	288,630,420
		%91.68	%0	%8.23
الرابع	الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بشأن طريقة توزيع الأرباح الصافية عن السنة المنتهية في 2014/12/31م، بما في ذلك صرف أرباح نقدية بواقع (70 هللة) للسهم الواحد بما يعادل (7%) من رأس المال، للأهالي ومن في حكمهم، على أن تكون أحقية الأرباح للمساهمين المالكين لأسهم الشركة في نهاية تداول يوم انعقاد الجمعية، وستصرف الأرباح خلال شهر من تاريخ انعقاد الجمعية.	3,469,099,746	1000	0
		%100	%0	%0



الأصوات	جدول الأعمال		البند
	ممتنع	غير موافق	
288,630,420	0	3,180,470,326	الخامس
%8.23	%0	%91.68	إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي المنتهي في 2014/12/31م.
3,180,403,119			السادس
714			الموافقة على تعيين مراجع حسابات الشركة المقترح من قبل لجنة المراجعة، وذلك لمراجعة القوائم المالية للعام المالي 2015م، والبيانات المالية ربع السنوية، بما في ذلك فحص القوائم المالية للربع الثاني والثالث والرابع، وفحص القوائم المالية للربع الأول من العام 2016م.
%91.68			1- شركة إرنست ويونغ وشركاه
%0			2- شركة د. محمد العمري وشركاه
20	0	3,469,100,726	السابع
%0	%0	%100	الموافقة على المكافآت والتعويضات المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة نظير عضويتهم، والمضمنة في تقرير مجلس الإدارة للفترة من 1 يناير 2014م وحتى 31 ديسمبر 2014م.
20	0	3,469,100,726	الثامن
%0	%0	%100	الموافقة على تعديل البند (ثانياً) من قواعد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة. (وفق الصيغة المرفقة)



وقد انتهى الاجتماع الساعة (٨:١٥) مساءً، وقدم رئيس الجمعية باسمه وباسم أعضاء مجلس إدارة الشركة خالص الشكر والتقدير لجميع الحاضرين لمشاركتهم الفعالة بهذا الاجتماع.

والله الموفق ..

رئيس الجمعية

الدكتور صالح بن حسين العواجي

سكرتير الجمعية

جمعان بن علي الزهراني